

امرين اما ان يكون له سند فيه اليه او ياخذ من كتاب معروف
تداولته الايدي نحو كتاب محمد بن الحسن ونحوها من النصابين المشهورين
انتهى ونقل لاسيوطي عن ابي اسحاق الاسراني الاجماع على جواز
النقل من الكتب المعتمدة ولا يشترط اتصال السند اليها بصرفها انتهى
وجوز الاعتماد على خط المفتي اخذ من قولهم يجوز الاعتماد على الشاهد
فالكتابة اولى واما الدعوى من الكتابة والشهادة من نسخة في
يده فقال في الحاشية ولو ادعى من الكتاب تسع دعواه لا بد من
يقدر على الدعوى لكن لا بد من الاشارة في موضعها وفي النسخة
ويكيل عن جماعة بالاعتماد على نسخة يقرأها في بعض
الموكلين هل يسعها القاضي اذا قلها الوكيل من لسان الموكل
صح دعواه والا لا انتهى وفي شهادات البرازية شهدا حدها
عن النسخة وقراه بلسانه وقراه غير الشاهد الثاني منها وقراه
ايضا معه مقارن القراءته لا يصح لانه لا يبين الفاري من الشاهد
وذكر القاضي ادعى المدعي من الكتاب تسع اذا اشار الى مواضعها
انتهى وفي الصيرفية شهد بالكتابة فطلب القآن شهدوا
باللسان تجيب وهذا اصطلاح القضاة وفي البيتمية سئل
على بن احمد عن الشاهد اذا كان يصف حدود المدعي تعيين

تلقا

ينظر

ينظر في الصك واذا لم ينظر فيه لا يقدر هل تعقب شهادته فقال اذا
كان ينظره بعقله ويحفظه عن النظر فلا يقبل فاما اذا كانت
يستعين به نوع استعانة لتقاري القرآن من المصحف فلا يثبت
به انتهى واما الخوارج بالكتابة فذكرها في وكالة الواقات الحسنة
في فصل السفحة وفصل فيها تفصيلا حسنا فليراجعه من رآه
واما الوصية بالكتابة فقال في شهادات المجتبى كتب صكنا خط
يده اقرار مال او وصية ثم قال لا خير اشهد على من غير ان يعقله
وسعه ان يشهد انتهى وفي الحاشية من الشهادات رجل كتب صك
وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصيته عليهم قال
علموا ولا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه وقال بعضهم وسهم
ان يشهدوا والصحيح انه لا يسهم وانما يجز لهم ان يشهدوا
باحدي معان ثلاث اما ان يقرأ الكتاب عليهم او كتب الكتاب
غيره وقراه عليه بين يدي الشهود ويقول لهم اشهدوا على ما
فيه او يكتب هو بين يدي الشاهد والشاهد يعلم ما فيه ويقول
هو اشهدوا على ما فيه وتامم فيها انتهى **احكام الاشارة**
الاشارة من الاخرس معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل شيء
من بيع واجارة وهبته ورهن وكلاح وطلاق وعناق وبراءة